نحو تعميم منظور الضحايا في مسارات التعافي وبناء الدولة في سوريا

لا سلام بلا عدالة، ولا عدالة بلا مشاركة

الباحث

مصطفى الحامض

تموز 2025

مقدمة

منذ عام 2011, شكلت الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان في سوريا – من القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، إلى التعذيب والتهجير القسري ومصادرة الممتلكات – أحد أبرز ملامح المشهد السوري، والتي ما تزال آثارها السلبية الحادة تؤثر على حياة الضحايا وذويهم, لقد أسهمت هذه الانتهاكات, إلى جانب الانهيار المؤسسي وتآكل العقد الاجتماعي وتصاعد النزاعات الطائفية والمناطقية, في تعميق الانقسام المجتمعي وتوسيع فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع, لا سيما في ظل غياب مؤثّر للعدالة والمساءلة, وهيمنة ثقافة الإفلات من العقاب.

وفي الوقت الذي تشهد فيه البلاد تحولاً سياسياً غير مكتمل المعالم, مع محاولات لإعادة بناء مؤسسات الدولة, بقي ملف الضحايا مهمشاً, وغائباً عن أولويات صناع القرار والمداولات السياسية, ما يثير العديد من المخاوف حول مسارات التعافي وبناء الدولة على أسس غير عادلة تغفل الاعتراف بحقوق وتطلعات الضحايا وذويهم, قد تفضي المفاوضات والاتفاقات والتسويات السياسية في هذه اللحظة إلى تجاهل مطالب العدالة والإنصاف لصالح ترتيبات وتفاهمات لا تتأسس على رؤية وطنية دامجة للضحايا.

وانطلاقاً من هذا الواقع, تسعى هذه الورقة إلى تقديم توصيات سياساتية عملية تكرس منظور الضحايا, وتسهم في بناء تصور وطني جامع يدرج قضايا الضحايا السوريين والسوريات – من كل الأطراف على امتداد الجغرافيا السورية – ضمن أولويات المرحلة الانتقالية, ويضع الأسس القانونية والسياسية لعدم تكرار الانتهاكات, ويعيد الاعتبار للكرامة الإنسانية كمبدأ مؤسس للدولة المنشودة في سوريا, فالاعتراف بحقوق الضحايا, ومشاركتهم الفاعلة في العمليات السياسية والمجتمعية, وتضمينهم ضمن الاستجابات التشريعية والتنموية, لا تعد مجرد استحقاقات أخلاقية, بل شرطاً ضرورياً لتحقيق سلام عادل ومستدام في سوريا المستقبل.

منهجية الورقة

تستند هذه الورقة إلى منهجية تحليل نوعي تقاطعي متعدد المستويات وفق قطاعات مختلفة, تهدف إلى تقديم قراءة معمقة ومركبة لاحتياجات وأولويات الضحايا في سوريا, وتنطلق هذه المنهجية من قناعة راسخة بأن الفهم البنيوي الشامل لتجربة الضحايا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تحليل يتجاوز القطاع الواحد, ويأخذ بعين الاعتبار التداخل والتشابك بين مظاهر الظلم والانتهاك عبر القطاعات المختلفة, وتضع المنهجية الاعتراف بالروايات الفردية للضحايا في صلب العملية التحليلية, ليس فقط كمصادر بيانات, بل كأدوات للمناصرة وبناء السياسات, الأمر الذي يعزز من نهج المشاركة المجتمعية ويدعم بناء الثقة.

يتكوّن الإطار التحليلي من خمس مستويات رئيسية:

1. تحليل الاحتياجات والتطلعات بما يشمل الاحتياجات الأساسية الظاهرة, والمطالب الضمنية المرتبطة بالعدالة والكرامة.
2. تحليل العوائق المؤسسية والقانونية التي تحول دون تلبية الحاجات أو تكرّس التهميش والإقصاء.
3. تفكيك خارطة الفاعلين بهدف تحديد مراكز التأثير والقرار, ورصد تفاعلاتها مع ملف الضحايا.
4. استكشاف الفرص الممكنة للتأثير والتغيير ضمن الهياكل السياسية والاجتماعية القائمة.
5. بلورة توصيات تنفيذية تتسم بالواقعية, وترتكز على معيارين أساسيين هما:
   - القابلية للتطبيق في السياق السوري
   - مدى قدرتها على إحداث أثر ملموس على المديين المتوسط والبعيد

تعتمد الورقة على مخرجات سبع جلسات حوارية مركزة وورش عمل نظمتها مؤسسة دولتي في كل من (داريا – حمص – طرطوس – حلب – عفرين – ادلب – الشتات) شاركت فيها فئات متنوعة من الضحايا, وروابط وجمعيات معنية بشؤون الضحايا وذويهم إلى جانب فاعلين محليين, بالإضافة إلى عشرة مقابلات فردية مع ناجين وذوي ضحايا, هذه المشاركة المحلية أسهمت في تقديم منظور مجتمعي مباشر, وأثرَت الفهم السياقي للتحديات والاحتياجات والمطالب.

القسم الأول: مدخل حول تعميم منظور حقوق الضحايا في مسارات التعافي
(المفهوم, الأهمية, التحديات, الفرص)

أولاً: فهم المشاركين لمفهوم "تعميم منظور الضحايا"

استناداً إلى مخرجات الجلسات الحوارية يتجلّى فهم المشاركين لمفهوم " تعميم منظور الضحايا " بوصفه تحوّلاً جوهرياً في النظرة إلى الضحية, من مقاربة إنسانية محضة إلى مقاربة سياسية – حقوقية تدمج الضحايا كمكون أساسي في مشروع الدولة والمجتمع, وقد عبّر المشاركون عن هذا الفهم من خلال ركيزتين أساسيتين:

الأولى, الانتقال من موقع التلقي السلبي إلى موقع المشاركة الفاعلة, وإعادة تعريف الضحية بوصفه ناجياً يمتلك القدرة والإرادة للمساهمة في بناء السلام وإعادة الإعمار, هذا التحول المفاهيمي لا يعني التقليل من حجم المعاناة, بل على العكس, يقر بها ويعيد تأطيرها ضمن سردية تتجاوز الألم نحو الفاعلية, اعتبر المشاركون أن إحدى أبرز مظاهر الإقصاء الذي تعرض له الضحايا في سوريا, تتمثل في تغييبهم عن مراكز صنع القرار, وعدم إشراكهم في بلورة السياسات التي تمس حياتهم اليومية أو مصيرهم السياسي, من هنا, شدد المشاركون على ضرورة إعادة تموضع الضحية كشخص فاعل, له صوت مسموع ومكانة معتبرة في العمليات السياسية والتشريعية والتنموية, بحيث لا تقتصر الأدوار على الشهادة أو الاستماع للمعاناة, بل تتعداها إلى التأثير في القرارات وصياغة الحلول, ويرى المشاركون أن هذا الإسهام ليس فقط حقاً, بل هو ركيزة ضرورية لتحقيق سلام مستدام قائم على المشاركة والاعتراف.

الثانية،

الاعتراف الرسمي، القانوني والمؤسساتي، بحقوق الضحايا وذويهم، وأكد المشاركون أن تعميم منظور الضحايا لا يمكن أن يتحقق دون إحداث تحول جذري في موقف الدولة تجاههم، يبدأ بالاعتراف العلني بوقوع الانتهاكات، ويمتد إلى الإقرار بالمسؤوليات السياسية والقانونية عنها، وصولاً إلى إدماج حقوق الضحايا ضمن المنظومة القانونية الوطنية، ويتضمن ذلك ضمان الوصول إلى العدالة، وتوفير التعويضات المناسبة، وضمانات عدم التكرار، وتفعيل آليات التوثيق والمحاسبة والمساءلة، وشدد المشاركون على أن هذا الاعتراف لا ينبغي أن يكون رمزياً أو خطابياً فحسب، بل يجب أن يتجسد ضمن سياسات وتشريعات وخطط عمل وطنية واضحة.

ثانياً: أهمية المنظور بوصفه أولوية مجتمعية وسياسية

في سياق الجلسات الحوارية برزت أهمية تعميم منظور الضحايا كواحد من المحاور الجوهرية في فهم عملية التعافي الوطني وبناء الدولة, وقد أجمعت مداخلات المشاركين على أن دمج هذا المنظور في كافة السياسات والبرامج الوطنية لا يعد مسألة أخلاقية أو رمزية فحسب, بل يشكل ضرورة استراتيجية وأخلاقية لضمان مستقبل عادل ومستقر لسوريا ما بعد النزاع.

أولاً, رأى المشاركون أن **تعميم منظور الضحايا هو حجر الزاوية في أي مسار حقيقي لضمان عدم تكرار الانتهاكات**, فقد أشاروا إلى أن تجاهل الماضي, أو التعامل معه بأسلوب التسوية وفرض نموذج من أعلى إلى أسفل, يؤدي حتماً إلى إعادة إنتاج الأسباب البنيوية التي ولدت العنف والانتهاكات, وعليه, فإن إدماج تجارب الضحايا ورؤاهم في صياغة التشريعات, وآليات العدالة, والمناهج التعليمية, يسهم في بناء نظام اجتماعي – سياسي قادر على رصد الخلل ومعالجته قبل تحوله إلى عنف ممنهج.

ثانياً, اعتبر المشاركون أن **تحقيق العدالة والمحاسبة هو المدخل الرئيسي للسلام المستدام والتعافي الحقيقي**, وليس مجرد مطلب قانوني, إذ أوضح عدد من المشاركين أن بناء السلام لا يمكن أن يبنى على تجاهل الآلام الجماعية أو التسامح القسري, بل يتطلب مساءلة عادلة للجناة, وجبراً فعلياً للضرر, بما يعيد الاعتبار للضحية ويعزز شرعية المؤسسات الناشئة, العدالة, في هذا السياق, ليست نهاية بحد ذاتها, بل وسيلة لإعادة ترتيب العلاقة بين المجتمع والدولة على أسس من الإنصاف والمساءلة.

ثالثاً, أكد المشاركون أن **تعميم منظور الضحايا يفضي إلى تخفيف الاحتقان المجتمعي وتعزيز الثقة بين المواطنين والدولة**, ففي ظل عقود من التهميش والانتهاكات, وما تلاها من انهيار مؤسسي, باتت العلاقة بين الأفراد والدولة محكومة بانعدام الثقة والريبة, وقد رأى المشاركون أن الاعتراف الرسمي بالضحايا, وتبني خطاب سياسي شفاف ينصفهم ويشركهم في عمليات الإصلاح, يعد خطوة جوهرية نحو إعادة بناء هذه العلاقة, وتحويل الدولة من مصدر تهديد إلى ضامن للحقوق.

رابعاً, شدد عدد من المشاركين على أهمية تخليد الذاكرة الجمعية عبر الاعتراف المؤسسي بالضحايا وتوثيق الانتهاكات, فالذاكرة, بحسبهم, ليست فقط فعلاً رمزياً, بل ممارسة سياسية تعبر عن من وماذا سيسجل في التاريخ ومن وماذا سيمحى منه, وبذلك, فإن إقامة نصب تذكارية, وفتح متاحف للذاكرة, وتضمين المناهج الدراسية روايات الضحايا, **تمثل وسائل فعالة لمنع الإنكار وإعادة تشكيل وعي الأجيال القادمة.**

خامساً, رأى المشاركون أن العدالة الانتقالية ليست خياراً سياسياً مرهوناً بالمفاوضات والتفاهمات السياسية, بل **ضرورة لضمان استقرار طويل الأمد**, وقد أكدوا أن أي عملية سياسية لا تدرج العدالة ضمن مساراتها الأساسية, ستبقى هشة ومهددة بالانهيار عند أول اختبار اجتماعي, فالعدالة, كما طرحها المشاركون, يجب أن تكون مكوناً بنيوياً في المشروع الوطني, ترتبط بإعادة بناء مؤسسات الدولة, وترسيخ سيادة القانون, وتحقيق مصالحة مجتمعية قائمة على الحقيقة لا على النسيان.

ثالثاً: تحديات دمج منظور وحقوق الضحايا في مسارات التعافي

في معرض تناول المشاركون لمسألة تعميم منظور الضحايا في مسارات التعافي، برزت جملة من التحديات البنيوية والمعوقات الميدانية التي تهدد بإفشال الجهود الرامية إلى إرساء عملية انتقالية حقيقية وشاملة في سوريا، وقد أورد المشاركون، من خلال تجاربهم الشخصية وتحليلاتهم للواقع الراهن، العديد من العقبات السياسية والأمنية والاجتماعية.

- **استمرار الانتهاكات وغياب الاستقرار الأمني والمجتمعي**

يعتبر المشاركون أن استمرار أنماط العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أحد أبرز العوائق أمام بناء بيئة آمنة تتيح للضحايا التعبير عن مطالبهم والمطالبة بحقوقهم دون خوف، فقد أشار العديد من المشاركين إلى أن بعض المناطق ما زالت تشهد حالات اعتقال تعسفي، واحتجاز دون محاكمات، واستهدافاً ممنهجاً للمدنيين، ما يضعف مناخ الثقة ويبقي الضحايا في حالة هشاشة دائمة، كما يعيق ذلك القدرة على التوثيق وجمع الأدلة، ويفرغ برامج العدالة من مضمونها.

- **عدم وجود سجل للضحايا والانتهاكات**

حتى اليوم لا يوجد سجل وطني رسمي للضحايا، ولا توجد خريطة للانتهاكات، رغم وجود جهود كبيرة من منظمات حقوقية ومؤسسات مجتمع مدني سورية ودولية في توثيق الضحايا (من قتل، اختفاء قسري، تعذيب، إصابات، تهجير، إلخ)، إلا أن هذه التوثيقات متفرقة، وغير موحدة ضمن قاعدة بيانات وطنية شاملة تشكل مرجعاً رسمياً معتمداً لأعداد الضحايا وهوياتهم وظروف انتهاكهم، كذلك الأمر بالنسبة للانتهاكات حيث أنتجت العديد من المنظمات تقارير وبيانات توثق الانتهاكات، لكن هذه الوثائق غالباً ما تكون مبعثرة، ولا يتم ربطها مكانياً وزمانياً ضمن خريطة شاملة تظهر طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي والزماني، ما يجعل تحليل الأنماط وإثبات الانتهاكات في غاية الصعوبة ويعيق تقديم الأدلة للمحاسبة وتصميم برامج التعويض وحفظ الذاكرة الوطنية.

- **ضعف قدرات الدولة والسلطات المحلية في التعامل مع ملفات الضحايا**

أكد المشاركون أن الهياكل الحكومية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، تفتقر إلى الكفاءة الفنية، والكوادر المدربة، والإرادة السياسية اللازمة للتعامل مع قضايا الضحايا بشكل منصف وشامل، وغالباً ما يتم التعاطي مع الملف باعتباره عبئاً أو مادة للمساومة السياسية، دون تطوير آليات مؤسسية فاعلة تعنى بجبر الضرر، وإعادة الإدماج، والمحاسبة.

- **شح الموارد المالية وغياب الدعم الكافي لبرامج التعافي**

اعتبر المشاركون أن القيود المالية تعد من أبرز العقبات أمام تنفيذ السياسات المتعلقة بجبر الضرر والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للضحايا، وقد أشار البعض إلى أن أولويات الإنفاق الحكومي، وكذلك برامج الدعم الدولية، تفتقر إلى توجيه منظم نحو قضايا العدالة الانتقالية، حيث غالباً ما توجه الموارد والاستثمارات وغيرها من أموال التعافي دون الاهتمام بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع أو احتياجات الضحايا.

- **الجنوح إلى الانتقام والنزعات الثأرية بين المكونات الاجتماعية**

في ظل ضعف آليات المحاسبة والعدالة، حذر المشاركون من تنامي النزعات الانتقامية بين الجماعات المتضررة، لا سيما في المناطق التي شهدت صراعات طائفية أو مناطقية، وأشاروا إلى أن غياب العدالة يعمق الشعور بالغبن، وقد يفضي إلى دوامة عنف متجدد إذا لم يتم تطبيق آليات عادلة ومنصفة لجميع الأطراف.

- **غياب الرؤية لدى الجهات الرسمية والمجتمع الدولي**

رأى العديد من المشاركين أن ملف الضحايا لا يحتل موقعاً مركزياً في الأجندة الوطنية, حيث يغيب التوافق على أولوية هذا الملف, وتختزل القضية غالباً في شعارات عامة دون تبني حقيقي لإجراءات ملموسة, كما أشار البعض إلى ازدواجية المعايير في تعاطي بعض الجهات الدولية مع قضايا الضحايا, بحسب الانتماء السياسي أو الجغرافي، مما يكرس الانقسام ويقوض مصداقية الجهود الدولية في عيون المتضررين.

- **ضعف الثقة بين الضحايا والمؤسسات الرسمية**

أجمع المشاركون على أن أحد العوائق الأكثر عمقاً يتمثل في ضعف الثقة المتبادلة بين المجتمع المتضرر من جهة, ومؤسسات الدولة أو الهياكل الحاكمة من جهة أخرى، هذه الفجوة, المتجذرة في عقود من القمع والإفلات من العقاب, تزداد اتساعاً بفعل المزايدات السياسية في قضايا المظلومية, واستغلال الضحايا في الخطابات الإعلامية دون تقديم حلول عملية.

- **التهجير القسري وفقدان الوثائق الشخصية**

أشار العديد من المشاركين إلى أن استمرار وضع النزوح الداخلي واللجوء, وما يرافقه من فقدان الوثائق الرسمية (كالهوية الشخصية, وشهادات الوفاة, ومستندات الملكية), يمثل عائقاً فعلياً أمام إثبات الوضع القانوني للضحايا وذويهم, هذا النقص في التوثيق يقوض فرصهم في الوصول إلى العدالة أو التعويض, ويضعف حضورهم القانوني في الفضاء العام, لا سيما في حال غياب إجراءات استثنائية لتعويض الوثائق أو الاعتراف بالوقائع.

رابعاً: فرص تعميم المنظور ضمن المشهد الحالي

أشار المشاركون إلى عدد من الفرص الممكنة التي، إذا ما تم استثمارها بفعالية، يمكن أن تشكل مرتكزاً لانطلاق عملية تحول شاملة وعادلة، وتتمثل أبرز هذه الفرص، كما عبر عنها المشاركون، في المحاور الآتية:

- **اللحظة السياسية الانتقالية كنافذة لإعادة تأسيس النظام القانوني والدستوري**

رأى المشاركون أن المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا، بما تحمله من سيولة سياسية وعدم يقين، تشكل فرصة حقيقية لإعادة بناء المنظومة الدستورية والتشريعية على أسس جديدة تدرج حقوق الضحايا بشكل صريح وملزم، واعتبروا أن هذه اللحظة، رغم هشاشتها، قد تتيح المجال أمام قوى المجتمع المدني والضحايا أنفسهم للمطالبة بنصوص قانونية ترسخ حقوقهم كجزء من العقد الاجتماعي الجديد.

- **الدعم الدولي المتزايد لمسارات العدالة والتعافي**

أكد عدد كبير من المشاركين على وجود اهتمام دولي متزايد بالعدالة الانتقالية، ورأوا أن هذا الاهتمام، إذا ما تم توظيفه بالشكل الصحيح، يمكن أن يسهم في توفير موارد مالية، ودعم فني، وحماية سياسية، لبرامج تضع الضحايا في قلب العملية الانتقالية، وأشار البعض إلى أن المجتمع الدولي بات أكثر انفتاحاً على مقاربات يقودها الفاعلون المحليون أنفسهم، ما يفتح المجال لتعزيز الشراكات بين الضحايا ومنظماتهم، والجهات المانحة والمنصات الحقوقية الدولية.

- **تزايد الوعي المجتمعي بأهمية العدالة وتخليد الذاكرة**

لاحظ المشاركون أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً ملموساً في وعي قطاعات واسعة من المجتمع السوري، وخاصة الشباب، تجاه أهمية العدالة وقضايا الضحايا، وعلى أنه غير كافي، إنما يعد هذا الوعي المجتمعي الناشئ فرصة ثمينة لتعزيز الثقافة الحقوقية، ومناهضة الإفلات من العقاب، ومواجهة محاولات طمس الذاكرة أو تسييسها، كما يمكن استثمار هذا التحول في دعم حملات مجتمعية للمناصرة، وتضمين روايات الضحايا في المناهج التعليمية والإنتاج الثقافي.

القسم الثاني: توصيات إطارية لتعميم منظور الضحايا
(توصيات عابرة للقطاعات)

في إطار النقاشات التي دارت ضمن الجلسات الحوارية, ومخرجات ورش العمل, طرح المشاركون مجموعة من التوصيات العملية التي اعتبروها ضرورية لضمان تعميم منظور الضحايا وجعله جزءاً لا يتجزأ من مسارات بناء الدولة وإعادة الإعمار في سوريا, وقد تبلورت هذه التوصيات في المحاور التالية:

- **تأسيس منظومة وطنية مستقلة تعنى بشؤون الضحايا**

أجمع المشاركون على أهمية إنشاء مؤسسة وطنية ذات طابع مستقل ومهني، تتولى مهمة الإشراف على ملفات الضحايا, وضمان حقوقهم, ومتابعة برامج جبر الضرر والمساءلة, وأكّد المشاركون على ضرورة أن تتمتع هذه المؤسسة بصلاحيات واسعة تشمل التنسيق مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وأن تضم في بنيتها التمثيلية ناجين وذوي ضحايا وخبراء حقوقيين، بما يضمن ألا تتحول إلى جهاز بيروقراطي إضافي، بل إلى أداة للإنصاف والمساءلة.

- **الاعتراف بدور مؤسسات المجتمع المدني وروابط الضحايا ودعمها**

أكد المشاركون على اهمية دور مؤسسات المجتمع المدني وروابط الضحايا في دعم حقوق وقضايا الضحايا, حيث أن المؤسسات الرسمية قد لا تكون كافية أو موثوقة في بعض المناطق، وبالتالي فإن مؤسسات المجتمع المدني وروابط الضحايا تمثّل تعبيراً واضحاً عن تعزيز المشاركة المجتمعية وأحد ضمانات إيصال أصوات الضحايا وذويهم, يشمل هذا تسهيل عمل هذه المؤسسات والاعتراف بجهدها والبناء عليه في سبيل ضمان تحديد الاولويات ومواءمة سبل الاستجابة مع احتياجات الضحايا ما يكفل استدامة أثر البرامج المنفذة من مختلف الاطراف.

- **إدماج مبادئ العدالة الانتقالية في السياسات والخطط وبرامج العمل**

بحسب المشاركين في الجلسات فإن مبادئ العدالة الانتقالية ينبغي أن تكون حاضرة في أذهان صناع القرار والمؤثرين والخبراء لدى إعداد أي سياسات عمل أو خطط أو برامج على مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات, يشمل هذا على سبيل المثال, البنية القانونية في الدولة, السياسات الصحية, المناهج والبيئة التعليمية, برامج التنمية والاستثمار, التمكين الاقتصادي وسبل العيش, التمكين الاجتماعي والنفسي, المشاركة السياسية وغيرها من القطاعات على مختلف المستويات المحلية والمناطقية والوطنية.

- **إطلاق منصات تشاور مجتمعي دورية ومحلية**

اعتبر المشاركون في الجلسات أن التشاور الدوري مع الضحايا على المستوى المحلي والوطني من أبرز وسائل ضمان شراكتهم في رسم السياسات, وتضمنت النتائج توصيات بإنشاء منصات محلية تتيح تنظيم جلسات استماع دورية, أو لقاءات حوارية, يمكن أن تطلقها المؤسسة الوطنية المقترحة بالتعاون بين مجالس المحافظات ومنظمات مدنية, يتم خلالها جمع المقترحات وتقييم الأثر الفعلي للبرامج المنفذة, كما أوصى المشاركون باستخدام أدوات إلكترونية لتسهيل الوصول للضحايا في المناطق النائية أو التي يصعب الوصول لها.

- **إعداد سجل وطني للضحايا**

أكّد المشاركون على أن أحد أهم الشروط الضرورية لتطبيق أي توصية هو توفر بيانات دقيقة, لذا اقترح غالبية المشاركين إنشاء سجل وطني رقمي خاص بالضحايا وذويهم يتم تحدثيه بانتظام, ويوثق نوع الضرر الذي لحق بكل شخص (مصادرة ممتلكات, فقدان معيل, سجن, تعذيب..الخ), مع إعطاء أولوية لسردياتهم الشخصية, شريطة الالتزام بالمعايير المهنية لتوثيق الانتهاكات وتجنب التضخيم أو التسييس, ويرتبط هذا السجل إلكترونياً بالجهات المقدّمة للخدمة (الضمان الاجتماعي, البنوك, وزارة العمل), ويمكن للمؤسسة الوطنية المعنية المقترح تشكيلها إدارة هذا السجل بما يضمن احترام مبادئ الخصوصية وحفظ بيانات الضحايا من التسريب أو الاستخدام السياسي.

- **إصدار قوانين وسياسات شاملة لحماية حقوق الضحايا ودمجهم في صناعة القرار**

رأى المشاركون أن تعميم منظور الضحايا يستدعي تعديلاً جوهرياً في البنية القانونية للدولة, من خلال إصدار تشريعات واضحة تضمن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للضحايا, وتحميهم من التمييز والإقصاء, كما دعوا إلى تضمين قضايا الضحايا في السياسات الوطنية وخطط التنمية, مع إنشاء آليات رسمية تضمن مشاركتهم المباشرة في صنع القرار, وليس فقط الاستماع إليهم.

- **تخصيص كوتا تمثيلية للضحايا في المؤسسات السياسية**

طالبت العديد من الأصوات المشاركة بتخصيص حصة تمثيلية (كوتا) للضحايا وذويهم في الهيئات التشريعية والتنفيذية, كخطوة مؤقتة تصحيحية تعيد إدماجهم في الحياة السياسية, وتعزز من قدرتهم على التأثير في السياسات العامة, واعتبر المشاركون هذا الإجراء أداة فعالة لضمان المشاركة الفاعلة للضحايا.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة وتحديد المسؤوليات**

أكد المشاركون على أن أي مسار حقيقي لتعميم منظور الضحايا لا بد أن يرتكز إلى مبدأ الشفافية والمحاسبة, من خلال نشر نتائج التحقيقات, وتحديد المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات, ومحاسبتهم وفق الأطر القانونية, بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو مواقعهم, واعتبر المشاركون أن غياب الشفافية من شأنه أن يضعف الثقة بمؤسسات الدولة ويعزز الشعور بالغبن والمظلومية ما قد يفضي إلى أعمال انتقامية وثأرية تمنع الاستقرار والاحتكام إلى القانون.

- **برامج شاملة لجبر الضرر (المادي والمعنوي)**

شدد المشاركون على ضرورة اعتماد منظومة متكاملة لجبر الضرر تشمل التعويض المادي، ورد الاعتبار، والدعم النفسي والاجتماعي، وضمانات بعدم التكرار، واعتبروا أن هذه البرامج يجب أن تكون مصممة بشكل تشاركي مع الضحايا أنفسهم, وأن تأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياقات والاحتياجات, لا سيما للفئات الأكثر هشاشة.

- **برامج إعادة التأهيل والتمكين الاجتماعي – الاقتصادي**

أكد المشاركون أن تمكين الضحايا لا يقتصر على الاعتراف الرمزي أو التعويض المالي، بل يتطلب برامج مستدامة لإعادة التأهيل، تشمل التعليم، التدريب المهني، والدعم النفسي والاجتماعي، بما يعيد دمجهم في المجتمع بوصفهم فاعلين منتجين، كما دعوا إلى توفير فرص عمل، ومنح تعليمية، ودعم لمشاريع صغيرة تستهدف أسر الضحايا وذويهم.

- **حملات توعية ومناصرة وطنية لتأييد التوصيات**

اقترح المشاركون، إطلاق حملات إعلامية وتثقيفية تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي حول أهمية تعميم منظور الضحايا، وهذا لتأمين دعم شعبي ورسمي أوسع وتعزيز قبول الرأي العام، والتأثير على صناع القرار، وتقليل مقاومة بعض الأطراف السياسية، واقترح المشاركون أن تتضمن هذه الحملات قصصاً حقيقية، إحصاءات، مقاطع مرئية، أو حملات ضغط عبر الإعلام ومنصات التواصل.

- **استخدام الإعلام والفنون والمناهج المدرسية لنشر الوعي وتوثيق السرديات**

رأى المشاركون أن الإعلام والفنون والمناهج الدراسية تمتلك قدرة هائلة على التأثير في الرأي العام وتغيير الصور النمطية عن الضحايا، ودعوا إلى توظيف هذه الأدوات في إنتاج محتوى يعكس معاناة الضحايا وتجاربهم، ويعيد صياغة السردية الوطنية من منظور إنساني يضعهم في صميم الحكاية السورية، وقد شدد البعض على أهمية إشراك الضحايا أنفسهم في إنتاج هذا المحتوى.

القسم الثالث: الأولويات والتوصيات القطاعية لتعميم منظور الأولويات القطاعية

استناداً إلى مجمل النقاشات والمداخلات التي جرت ضمن الجلسات الحوارية، برزت مجموعة من الأولويات القطاعية المرحلية والاستراتيجية والتي تشكل أساساً ضرورياً لأي تدخل حقوقي أو سياساتي جاد يسعى إلى إدماج الضحايا وذويهم في مسارات العدالة والتعافي وإعادة الإعمار في سوريا، هذه الاحتياجات، وإن تباينت في تفاصيلها حسب الموقع الجغرافي، إلا أنها عكست قاسماً مشتركاً في جوهر المطالب، وهي كما يلي:

1- <u>العدالة، والاعتراف بحقوق الضحايا وكشف مصير المختفين قسرياً وإنشاء آلية وطنية للحقيقة وكشف المصير</u>

تصدرت العدالة والمحاسبة وقضية المختفين قسرياً قائمة الأولويات التي عبر عنها المشاركون، إذ شكلت معاناة يومية مستمرة لآلاف الضحايا الذين يرون مجرمي الحرب طلقاء في المجتمع، إضافة لمئات آلاف العائلات التي ما تزال تجهل مصير أبنائها منذ سنوات، واعتبروا أن هذا الحق لا يمكن تأجيله أو إخضاعه للتفاوض السياسي، بل ينبغي أن يمثل خطوة أولى في مسار العدالة، لما له من أثر نفسي واجتماعي بالغ، ويشمل هذا برامج شاملة لجبر الضرر متعدد الأبعاد.

2- <u>التمكين الاقتصادي الشامل وإعادة التأهيل وتأمين سبل العيش</u>

أبرز المشاركون حاجة ملحة إلى تمكين اقتصادي فعال، يساهم في إعادة دمج الضحايا في دورة الحياة الاقتصادية بشكل منتج وكريم، مع التركيز على الفئات الأكثر تضرراً، مثل النساء، والشباب الناجين، والأشخاص الذين فقدوا معيلهم الأساسي، وقد شدد المشاركون على أن غياب التمكين الاقتصادي يعمق التهميش، ويقوض فرص التعافي والاستقلالية.

3- القطاع الصحي وتوفير خدمات علاجية مناسبة وبرامج شاملة للدعم النفسي والاجتماعي

شدد المشاركون على أهمية تعزيز الوصول إلى خدمات صحية نوعية، خاصة لذوي الإصابات الجسدية أو الأمراض المزمنة الناتجة عن الاحتجاز أو النزوح، كما دعا البعض إلى إنشاء برامج متخصصة تراعي أوضاع ضحايا العنف الجنسي والتعذيب، بالإشارة إلى أن الصدمات النفسية التي خلفتها سنوات النزاع والانتهاكات تركت آثاراً عميقة، ليس فقط على الضحايا المباشرين، بل أيضاً على عائلاتهم ومجتمعاتهم، وأكد البعض أن غياب هذا الدعم يؤخر من عملية التعافي الفردي والجماعي، ويبقي الضحايا في دوائر الهشاشة والوصم المجتمعي.

4- التعليم والتأهيل وإعادة الإدماج في النظام التعليمي

لفت عدد من المشاركين إلى أن فئات واسعة من الضحايا، خاصة الأطفال واليافعين، انقطعوا عن التعليم بسبب الاعتقال، التهجير، أو الفقدان، ما يجعل الحاجة إلى برامج إعادة تأهيل تعليمي مطلباً ملحاً، مع إجراءات استثنائية تراعي ظروف النزاع، إلى جانب برامج تدريب مهني وتعليمي للكبار تعزز قدراتهم على إعادة الاندماج المهني والاجتماعي.

5- دمج حقوق الضحايا في القوانين والتشريعات والسياسات ومؤسسات الدولة والدستور

ركّز المشاركون على أن الاعتراف الدستوري والتشريعي بحقوقهم هو صمام الأمان لمنع تكرار المأساة، كما أشاروا إلى ضرورة إشراكهم في صياغة القوانين، حتى لا يختزل صوتهم في هوامش التبرير السياسي، بالنسبة للمشاركين، النص القانوني يعيد الكرامة حين يلزم الدولة بالتعويض، ويجرم التمييز، ويوفر مقاعد لهم في هيئات صنع القرار.

6- التماسك المجتمعي وبناء السلام المستدام في سوريا

اعتبر المشاركون أن التماسك المجتمعي اليوم في المشهد السوري بمثابة هدف يومي يناضل السوريون لتحقيقه، ويؤكد المشاركون على أن بناء السلام والأمن ليس مجرد هدنة، بل عقداً اجتماعياً جديداً يضمن الأمان الجسدي والكرامة ويقطع الطريق أمام تكرار المظلومية، يعبّر المشاركون عن مشاعر عميقة بالخوف من عنف متجدد إذا لم تعالج الجراح على أسس الحق والمشاركة والإنصاف.

التوصيات القطاعية لتعميم منظور الضحايا

أولاً: قطاع العدالة:

الاعتراف بحقوق الضحايا وكشف مصير المختفين قسرياً وإنشاء آلية وطنية للحقيقة وكشف المصير

يمثل قطاع العدالة العمود الفقري لأي انتقال سياسي قائم على الحقوق والمساءلة في سوريا، حيث عبّر الضحايا وذووهم بوضوح عن تطلعاتهم لعدالة شاملة وفعالة تستند إلى مشاركة الضحايا، وتضمن كشف الحقيقة، المحاسبة، إصلاح المؤسسات وضمان عدم التكرار، وجبر الضرر، وتعيد إليهم الاعتبار، وتحفظ كرامتهم، وتحقق المساءلة والمصالحة الحقيقية.

التوصيات العامة لقطاع العدالة

- الاعتراف الرسمي بالضحايا بوصفهم طرفاً محورياً في مسار العدالة الانتقالية وإعادة بناء الدولة.
- تبنّي نهج متعدد المستويات يجمع بين الإجراءات القضائية، المجتمعية، والمؤسساتية.
- دمج الضحايا في مسارات العدالة الانتقالية، بوصفهم حملة ذاكرة وخبرة وليس فقط متلقين للتعويض.

استراتيجيات وآليات تنفيذية مقترحة لقطاع العدالة

- **إنشاء منظومة وطنية للعدالة الانتقالية بقيادة مجتمعية**

اعتبر المشاركون في الجلسات أنه لا يمكن للعدالة الانتقالية أن تكون شاملة وفعالة, إلا من خلال بنية مؤسساتية مستقلة تقود هذا المسار, وأن يكون الضحايا جزءاً أساسياً منها, وأوصى المشاركون بضرورة تشكيل هيئة وطنية مستقلة للعدالة الانتقالية تضم ممثلين عن الضحايا والمجتمع المدني والجهات القضائية والحقوقية, والعمل بشكل تشاركي وجاد على وضع استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية تشمل كشف الحقيقة, المحاسبة, جبر الضرر, وضمان عدم التكرار, وفق جدول زمني محدد.

- **إصلاح القضاء الوطني وضمان استقلاله**

أشار المشاركون إلى انعدام الثقة بالنظام القضائي بسبب تسييس القضاء في سوريا, واعتبروا أنه لابد من إصلاح جذري يضمن استقلال القضاء دستورياً, وإعادة هيكلة المنظومة القضائية وإقالة القضاة المتورطين في الانتهاكات, وإنشاء آليات ومسارات قضائية متخصصة في الجرائم الجسيمة, يشمل هذا محاكم وطنية مختصة, كما نوّه المشاركون إلى إمكانية الاستعانة بالخبرات الدولية وإنشاء محاكم مختلطة, وتوقيع اتفاقيات تعاون دولية لفتح المجال أمام القضاء الدولي لملاحقة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة في حال تعذر محاسبتهم داخلياً.

- **كشف الحقيقة وحماية الضحايا والشهود وتيسير مشاركتهم في مسار العدالة**

يطالب المشاركون بشكل صارم بكشف مصير أحبائهم وذويهم من المفقودين والمغيبين قسراً، وأشار العديد من المشاركين في الجلسات أن هناك خوف وقلق لدى الشهود من الانتقام أو الوصم، ما يتطلب إجراءات حماية واضحة مثل برنامج وطني لحماية الشهود والضحايا من خلال هويات رمزية، ودعم قانوني ونفسي، وتأمين سبل الإبلاغ الآمن والسري، وتوفير تمثيل قانوني مجاني للضحايا أمام المحاكم أو لجان التحقيق، وتمكين روابط الضحايا من تقديم وثائقهم وشهاداتهم بشكل رسمي.

- **جبر الضرر وجعله جزءاً من العملية القضائية**

أكّد المشاركون على أن تحقيق العدالة للضحايا يتطلب الاعتراف بمعاناتهم وتعويضهم وفق مسار جبر ضرر على أنه لا ينبغي اختزاله بالتعويضات المالية فقط بل ينبغي أن يشمل:

1. جبر مادي – مالي: من خلال التعويض العادل، استرداد الممتلكات، وتقديم دعم مباشر للعائلات المتضررة
2. جبر نفسي – اجتماعي: عبر الاعتراف الرسمي، الدعم المجتمعي، والخدمات النفسية
3. جبر معنوي – رمزي: من خلال تخليد الذاكرة، وإقامة نصب تذكارية، وإدراج قضايا الضحايا في التعليم والإعلام

- **تعزيز الوعي المجتمعي بالعدالة وحقوق الضحايا**

اعتبر المشاركون أن العدالة لا يمكن أن تكتمل دون بناء وعي مجتمعي داعم لمسارها, ما يستدعي العمل على التوعية بالحقوق القانونية للضحايا, وأهمية المحاسبة لتحقيق السلام المستدام, وإدخال مفاهيم العدالة في المناهج المدرسية, إضافة إلى توفير مساحات للضحايا لسرد قصصهم, وتوثيق معاناتهم, وإيصالها للمجتمع.

ثانياً: قطاع الاقتصاد:

التمكين الاقتصادي الشامل وإعادة التأهيل وتأمين سبل العيش

في إطار السعي نحو مسار تعافي عادل وشامل بعد النزاع, يشكل القطاع الاقتصادي أحد أعمدة الاستقرار وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع, خاصة لدى الضحايا وذويهم, وقد أظهرت الحوارات المجتمعية وورش العمل, أن الحرمان الاقتصادي كان من أبرز صور الانتهاك المركب, سواء بفعل التهجير أو المصادرة أو العجز عن العمل نتيجة الاعتقال والتعذيب أو فقدان المعيل, وبالتالي فإن أي خطة اقتصادية للتعافي لا تتضمن مطالب الضحايا, تُعد مجتزأة وغير قادرة على تحقيق عدالة مستدامة.

التوصيات العامة لقطاع الاقتصاد

- دمج مفهوم "العدالة الاقتصادية للضحايا" في خطة التعافي الوطنية, بما يتضمن تمكيناً ودمجاً للضحايا في سوق العمل.
- تخصيص حصة من الإنفاق العام لصالح برامج دعم الضحايا اقتصادياً, بما يشمل المشاريع الصغيرة والتدريب المهني.
- تضمين مطالب الضحايا ضمن التشريعات الاقتصادية الجديدة, من خلال مشاورات منظمة معهم أو مع روابطهم وممثليهم.

استراتيجيات وآليات تنفيذية مقترحة لقطاع الاقتصاد

- **تشكيل لجنة وطنية مستقلة للعدالة الاقتصادية للضحايا**

أوصى المشاركون أن تقوم الحكومة الانتقالية بالشراكة مع ممثلي الضحايا ومنظمات المجتمع المدني بإطلاق لجنة وطنية مستقلة لمراقبة وتنسيق برامج العدالة الاقتصادية للضحايا، ومراجعة خطط الإنفاق، وتقديم مقترحات لتخصيص موازنات محددة، وإعداد تقارير دورية عن مدى التقدم في دمج أولويات الضحايا ضمن السياسات الاقتصادية، واقترح المشاركون أن تضم هذه اللجنة ممثلين عن الوزارات المعنية، روابط الضحايا، خبراء اقتصاديين، وممثلين عن الجهات المانحة.

- **إطلاق برامج تجريبية على المستوى المحلي**

اعتبر المشاركون أنه من المفيد تجربة نماذج محلية في محافظات مختارة ذات كثافة سكانية عالية من الضحايا، مثل حلب أو ريف دمشق، قبل اعتماد سياسات وطنية شاملة، يمكن لهذه المشاريع أن تشمل منح مالية صغيرة لأسر الضحايا، أو مبادرات تدريب مهني موجّهة، أو مشاريع تعاونية زراعية وصناعية، تتم متابعة نتائج هذه النماذج بدقة لقياس مدى الاستجابة ومدى مواءمتها للواقع، تمهيداً لتوسيعها لاحقاً.

- **دمج معايير العدالة الاقتصادية للضحايا في اتفاقيات التمويل الدولية**

أكد المشاركون على أنه ينبغي على الحكومة والوزارات والهيئات المعنية, عند التفاوض على منح أو برامج دعم فني أو إعادة الإعمار أو استثمارات, أن تدرج ضمن الاتفاقيات بنداً واضحاً يلزم الجهات المنفذة بتخصيص نسبة محددة من الموارد لصالح مشاريع موجهة لأسر الضحايا, هذا يشمل برامج تمكين, دعم اقتصادي مباشر, أو توفير بنى تحتية اقتصادية في المناطق المتضررة. ويُفضل أن يكون الضحايا وذويهم أو ممثليهم طرفاً مشاوراً في تصميم هذه البرامج.

- **تحديث الأطر القانونية والرقابية المالية لتسهيل التنفيذ**

اقترح المشاركون أن يصاحب التوصيات الاقتصادية تحديثاً للتشريعات والقوانين الناظمة, خاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية, والضرائب, والتراخيص..الخ, كما يجب تفعيل الرقابة المالية على التخصيصات المتعلقة بالضحايا, وتكليف هيئة رقابية بإعداد تقارير علنية دورية تُنشر للمواطنين وتعرض على البرلمان والحكومة.

- **ضمان الاستدامة عبر مأسسة برامج الدعم**

يخشى المشاركون من أن تفقد البرامج الاقتصادية المؤقتة أثرها بعد توقف التمويل أو تبدل الحكومة, لذا اعتبروا من الضروري مأسسة الدعم الاقتصادي للضحايا عبر دمج هذه البرامج في هياكل الوزارات وخططها السنوية, وتثبيتها ضمن الموازنات الوطنية, وتضمينها في السياسات العامة كجزء من رؤية اقتصادية طويلة الأمد بعد المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: قطاع الصحة:

توفير خدمات علاجية مناسبة وبرامج شاملة للدعم النفسي والاجتماعي

تعرض القطاع الصحي في سوريا خلال سنوات النزاع لانهيار كبير في البنية التحتية, وهجرة الكوادر, وانقطاع سلاسل الإمداد الطبي، وقد انعكس هذا الانهيار بشكل مضاعف على الضحايا وذويهم, الذين لم يحظوا غالباً بالرعاية الصحية المناسبة, لا الجسدية ولا النفسية, في ضوء هذا الواقع, تبرز الحاجة الماسة إلى تضمين منظور الضحايا ضمن خطط الإصلاح والتعافي في قطاع الصحة, ليس باعتبارهم "فئة متضررة" فقط, بل كفئة لها مطالب واضحة ترتبط بحقها في التعافي والانتصاف وإعادة الدمج في المجتمع.

<u>التوصيات العامة لقطاع الصحة</u>

- الاعتراف الرسمي بأن الضحايا وذويهم هم فئة ذات أولوية في الرعاية الصحية, ويجب إدماجهم في جميع برامج التعافي الصحي.
- تطوير سياسات وطنية صحية عادلة وشاملة تدمج الحق في العلاج الجسدي والنفسي كأدوات لجبر الضرر الفردي والجماعي.
- إنشاء آليات تضمن العدالة الجغرافية في توزيع الخدمات الصحية, وخاصة في المناطق المتضررة والمهمشة.

استراتيجيات وآليات تنفيذية مقترحة لقطاع الصحة

- **إنشاء وحدة صحية وطنية خاصة بالضحايا**

أوصى المشاركون بإنشاء وحدة إدارية مستقلة ضمن وزارة الصحة تُعنى حصراً بخدمات الرعاية الصحية للضحايا وذويهم, مهمتها التخطيط, التنسيق, الرقابة, والتقييم, وتعمل هذه الوحدة على إصدار تقارير دورية توضح مستوى التقدم في تنفيذ التوصيات بشكل شفاف, كما أوصى المشاركون بإنشاء نظام شكاوى فعال وشفاف يسمح للمستفيدين بالإبلاغ عن أي تقصير أو خلل في تقديم الخدمات, إضافة إلى اعتماد منهجية واضحة للمساءلة والمحاسبة لضمان النزاهة ومكافحة الفساد في إدارة القطاع الصحي.

- **إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية الصحية**

اعتبر المشاركون أن الأولوية ينبغي أن تكون لإعادة فتح المستوصفات والمشافي وإعادة تجهيزها وفقاً لمعايير حديثة, إضافة لإعداد خرائط وقواعد بيانات شاملة تحدد الاحتياجات والأولويات بوضوح, كما اقترح المشاركون تقديم دعم تقني ومالي للمنشآت الصحية المحلية والصناعات الدوائية, مع تحفيز التصنيع المحلي للأدوية والمعدات الطبية, وتأسيس شبكة مراكز دعم نفسي اجتماعي في المجتمعات المتأثرة.

- **تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة**

شدّد المشاركون على ضرورة إعادة الكوادر الطبية إلى عملها وتوفير برامج لجذب الأطباء السوريين في الخارج، كما أكد المشاركون على ضرورة تكثيف برامج التدريب والتأهيل المستمر للعاملين في القطاع الصحي، وتدريب كوادر محلية على التعامل مع الصدمة النفسية، بما في ذلك تطوير برامج تدريبية إلزامية حول التواصل الأخلاقي مع الضحايا، وإدماج محتوى عن التعامل مع الناجين في المناهج الطبية والصحية في الجامعات والمعاهد، واقترح بعض المشاركين إصدار دليل وطني للتعامل الطبي مع حالات الصدمة والانتهاك الجسدي والنفسي.

- **تصميم برامج رعاية صحية متكاملة مخصصة للضحايا**

طالب المشاركون بتفعيل نظام وطني يسمح لأي ضحية (أو من ذويه) بالحصول على تحويل رسمي للعلاج في مراكز متقدمة ضمن سوريا أو خارجها، وفق معايير شفافة، وكانت معظم المطالب تؤكد على ضرورة تقديم خدمات متنقلة وميدانية في المناطق الريفية والنائية عن مراكز المدن نظراً لصعوبة وصول الضحايا للخدمات الصحية، يشمل هذا توفير عيادات متنقلة متخصصة لتقديم الإسعافات والخدمات الطبية والدعم النفسي.

- **تخصيص نسبة من موازنة الصحة العامة لبرامج الرعاية الصحية للفئات المتضررة**

اقترح المشاركون تأسيس صندوق ضمان صحي للضحايا وبعض المشاركين اقترحوا أن يكون هذا الصندوق "تكافلي" ممول من موازنة الدولة والتبرعات والاشتراكات الفردية والجماعية، بحيث يضمن رعاية مجانية للضحايا وأسرهم، إضافة لتخصيص نسبة من الموازنة العامة للإنفاق الصحي على علاج الضحايا وذويهم، واعتبر المشاركين أن هذه الإنق=فاقات ينبغي أن تُراقب من خلال لجان محلية تضم ممثلين عن روابط الضحايا والمجتمع المدني لضمان الشفافية.

رابعاً: قطاع التعليم:

التأهيل وإعادة الإدماج في النظام التعليمي

يعتبر التعليم في سوريا من أكثر القطاعات تضرراً خلال السنوات الماضية, حيث تعرض للتهميش والدمار, مما فاقم من معاناة الضحايا وذويهم الذين فقدوا فرص التعليم أو تكبدوا أثماناً مضاعفة نتيجة الاعتقال، النزوح, أو فقدان المعيل، وفي سياق التحول السياسي، يصبح من الضروري تطوير سياسات تعليمية عادلة وشاملة تنصف الضحايا وتمكن أبناءهم من استعادة حقهم في مستقبل تعليمي كريم.

التوصيات العامة لقطاع التعليم

- إدماج منظور الضحايا في السياسات التعليمية الوطنية من خلال حزمة متكاملة من الإجراءات التربوية والقانونية والإدارية.
- ضمان التعليم كحق غير قابل للتنازل للضحايا وأبنائهم, وربطه بجبر الضرر المعنوي والاجتماعي.
- إدراج آليات رقابة مجتمعية من قبل روابط الضحايا على أداء المؤسسات التعليمية, وخاصة في المناطق المتضررة.

استراتيجيات وآليات تنفيذية مقترحة لقطاع التعليم

- **إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية التعليمية**

أشار المشاركون أن أغلب المدارس متضررة أو غير مجهزة وهذا ما يشكل واحداً من تحديات العودة بحسب وصفهم, وأكد المشاركون على ضرورة تطوير قواعد بيانات وخرائط دقيقة توضح احتياجات البنية التحتية التعليمية وتخصيص موازانت من الدولة وبالشراكة مع المانحين ومؤسسات المجتمع المدني لإعادة ترميم وإصلاح المدارس والجامعات التي تعرضت للدمار الجزئي أو الكامل, مع ضرورة تأمين مراكز تعليمية بديلة ومؤقتة لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب خاصة في المناطق الريفية والمتضررة, يشمل هذا اعتماد وحدات صفية مسبقة الصنع حيث يستحيل التعمير الفوري أو عقد شراكات تصنيع أثاث مدرسي منخفض الكلفة على المستوى المحلي وتبني نظام مدارس مهنية ثنائية (مدرسة – مصنع).

- **مراجعة وتطوير المناهج التعليمية لتعزيز قيم العدالة والتسامح**

شدد المشاركون على ضرورة إعادة النظر في المناهج الحالية لضمان خلوّها من الخطاب التمييزي أو الاستقطابي, والعمل على تضمين مفاهيم العدالة الانتقالية, التعايش, والمواطنة, وهذا بمشاركة خبراء من المجتمع المدني وروابط الضحايا, وإدماج نشاطات غير صفّية تعزز قيم الحوار واحترام الآخر, مثل المشاريع المجتمعية والرحلات التعليمية.

- **تطوير برامج تعليمية مخصصة لأبناء الضحايا**

أشار المشاركون إلى ضرورة إنشاء برامج تعليمية تراعي خصوصية الضحايا, من خلال تقديم منح دراسية كاملة أو جزئية لأبناء المعتقلين, المفقودين, وضحايا العنف والانتهاكات, سواء ضمن مؤسسات التعليم الرسمي أو التعليم العالي, كما أشار المشاركون إلى الآثار النفسية العميقة التي يعاني منها الأطفال الناجون أو أبناء الضحايا, واعتبروا أنه من الضروري دمج خدمات الدعم النفسي بشكل ممنهج ضمن المدارس, يشمل هذا تعيين مرشدين نفسيين مدرّبين في جميع المدارس, واعتماد بروتوكولات تدخل طارئة عند ظهور سلوكيات ما بعد الصدمة, وتقديم جلسات دورية للمعلمين للتوعية بأثر العنف والنزاع على التلاميذ.

- **إعادة دمج المنقطعين عن التعليم بسبب النزاع**

أكد المشاركون أن نسبة كبيرة من الأطفال والشباب السوريين قد انقطعوا عن التعليم, خاصة أبناء الضحايا, وبالتالي فإن إعادة دمجهم تشكل أولوية قصوى, من خلال برامج تعليم تعويضي بمرونة زمنية ومكانية, مع تخصيص مراكز محلية تعليمية بديلة في المناطق النائية.

- **ضمان التعليم في بيئات آمنة محايدة وداعمة وغير مسيّسة**

العديد من الضحايا عبّروا عن مخاوف من تعرض أبنائهم للتمييز أو الضغط داخل المؤسسات التعليمية, ما يستلزم بحسب مطالب المشاركين وضع مدونة سلوك وطنية تلزم المؤسسات التعليمية بعدم التمييز على أساس الخلفية الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أو الجغرافية, وتشكيل وحدات رقابية مجتمعية, وخاصة روابط الضحايا, تتابع بيئة المدارس وتحل الشكاوى بطريقة سرية وآمنة.

خامساً: قطاع القانون والدستور:

دمج حقوق الضحايا في القوانين والتشريعات والسياسات ومؤسسات الدولة والدستور

في مسار إعادة بناء سوريا ما بعد النزاع, لا يمكن تحقيق عدالة انتقالية شاملة دون أن تكون حقوق الضحايا جزءاً أصيلاً ومؤسسياً في البنية الدستورية والتشريعية للدولة الجديدة, لقد عبّر الضحايا بوضوح عن حاجتهم إلى حماية حقوقهم وفق أسس قانونية مستدامة, وتمثيل سياسي فعّال, وآليات رقابة تضمن عدم تكرار الانتهاكات والتهميش.

التوصيات العامة لقطاع القانون والدستور

- الاعتراف القانوني والدستوري بالضحايا بوصفهم فاعلين سياسيين واجتماعيين وليسوا فقط متلقين للدعم.
- تضمين حقوق الضحايا في كل من الدستور, القوانين الوطنية, وآليات التنفيذ المؤسسية.
- اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي المؤقت للضحايا كأداة جبر وضمان تمثيلهم السياسي والحقوقي في المرحلة الانتقالية.

استراتيجيات وآليات تنفيذية مقترحة لقطاع القانون والدستور

- **إشراك الضحايا وروابطهم في صياغة الدستور الجديد**

يؤكد المشاركون على أن أي عملية دستورية في سوريا لا يمكن أن تكتسب الشرعية دون تمثيل مباشر وحقيقي للضحايا, ويترجم ذلك عبر ضمان تمثيل الضحايا في لجنة صياغة الدستور والهيئات التشريعية المؤقتة, وذلك عبر مقاعد مخصصة تمكنهم من التعبير عن مطالبهم وصياغة الضمانات القانونية لحمايتهم.

- **نص دستوري واضح يعترف بالضحايا وحقوقهم**

يصرّ المشاركون على ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد فصلاً خاصاً أو مواد متفرقة تكرس حقوقهم و أن الدولة تعترف بالضحايا كجزء من الذاكرة الوطنية, وتلتزم بضمان حقوقهم كاملة دون انتقاص, إضافة إلى إدراج مبدأ عدم الإفلات من العقاب وضمان عدم التكرار في الدستور كمبدأ ملزم لكل السلطات.

- **إدراج "كوتا تمثيلية" للضحايا في المؤسسات الوطنية**

طالب المشاركون بتخصيص نسب تمثيلية رسمية لضمان استمرارية مشاركتهم في الحياة العامة, يشمل هذا المجالس التشريعية (برلمان مؤقت أو دائم), هيئات العدالة الانتقالية والمفقودين وغيرها من الهيئات الوطنية المعنية بحقوق وقضايا الضحايا, إضافة إلى اللجان الدستورية أو الرقابية على تنفيذ القوانين, كذلك الأمر بالنسبة للوظائف العامة, على أن يتم تحديد هذه النسب قانونياً و اختيار الممثلين عبر آليات شفافة يقودها ممثلون عن الضحايا.

- **تفعيل آليات رقابة قانونية لضمان تطبيق الحقوق الدستورية**

عبّر المشاركون من خلال مصطلح "حبر على ورق" لوصف القوانين دون تفعيل رقابة قانونية ومؤسساتية, وأكدوا على ضرورة إنشاء آليات لمراقبة تفعيل وإنفاذ المواد الدستورية والقوانين التي تنص على حقوق الضحايا , على ان تكون هذه الآليات ذات صلاحيات ملزمة ولها حق التقاضي بالنيابة عن الضحايا, وتعمل على نشر تقارير دورية عن مدى توافق القوانين والممارسات مع حقوق الضحايا.

سادساً: قطاع السلام المستدام:

التماسك المجتمعي والسرديات وبناء السلام المستدام في سوريا

يمثّل بناء السلام حجر الأساس لأي عملية تعافي في مرحلة ما بعد النزاع، خصوصاً في المجتمعات المنقسمة والمنكوبة بالانتهاكات الجماعية، وقد عبّر المشاركون في الجلسات عن رؤى واضحة في هذا المجال، ترى أن أي مصالحة مجتمعية حقيقية يجب أن تُبنى على قاعدة الاعتراف، والمحاسبة، والانفتاح المتبادل، في سبيل دعم الاستقرار وبناء سلام حقيقي في مستقبل سوريا.

التوصيات العامة لقطاع السلام المستدام

- الاعتراف بالسلام المستدام كحق جماعي يجب أن يصان قانونياً ومجتمعياً، وتضمينه في الدستور والسياسات الوطنية.
- ضمان مشاركة الضحايا في تصميم وتنفيذ مبادرات بناء السلام.
- الربط البنيوي بين العدالة الانتقالية والمصالحة، بحيث تكون العدالة مدخلاً فعلياً لاستقرار اجتماعي طويل الأمد.

استراتيجيات وآليات تنفيذية مقترحة لقطاع القانون والدستور

- **إيجاد مساحات وطنية دائمة للحوار المجتمعي الشامل**

شدّد المشاركون على أهمية وجود مساحات حوار منظمة وآمنة بين مختلف فئات المجتمع السوري، وخاصة الضحايا وذويهم، واعتبروا أن لجنة السلم الأهلي قد تكون غير كافية أو غير موثوقة في بعض المجتمعات ولابد لها من لجان فرعية تضم ممثلين عن الضحايا، إضافة إلى أهمية التنسيق وإشراك مؤسسات المجتمع المدني، والمكونات الدينية والثقافية، ومجالس المحافظات، والمجالس المحلية، والعمل على تنظيم حوارات محلية على مستوى المدن والبلدات والقرى، وإصدار تقارير دورية توجه إلى الجهات التشريعية والتنفيذية لضمان الاستجابة لأولويات المجتمع السوري.

- **مكافحة خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والإقصائي**

اعتبر المشاركون أن بناء السلام المستدام يبدأ من تغيير المفاهيم والسلوكيات المجتمعية, وخاصة لدى الأجيال الجديدة, وأشاروا إلى أهمية التصدي للخطابات التي تغذي الانقسام والكراهية في سبيل ضمان مناخ اجتماعي سليم مهيأ لبناء السلام, ما يستدعي بحسب المشاركين العمل على إدماج مفاهيم التسامح, الحوار, وإدارة التنوع في المناهج الدراسية الرسمية, وإصدار قانون وطني يجرم خطاب الكراهية والتحريض الطائفي والإثني والسياسي بمختلف أشكاله بما في ذلك عبر الوسائل الالكترونية, إطلاق حملات توعية وطنية عبر الإعلام والمدارس ودور العبادة تشرح مخاطر خطاب الكراهية وتعزز الخطاب البديل القائم على التعددية.

- **بناء خطاب وطني موحّد جامع لكل السوريين**

أكّد المشاركون في الجلسات على أن السردية الوطنية لما حدث في سوريا يجب أن تعكس تعددية التجارب وتؤكد على قيمة الضحايا, بغض النظر عن الخلفيات السياسية والدينية والمناطقية, واقترح المشاركون إطلاق مشروع وطني لذاكرة النزاع السوري يشمل الضحايا والمجتمعات المنكوبة, إضافة لمراجعة السياسات الثقافية الرسمية بحيث تضمن تمثيل روايات الضحايا في الإعلام والمناهج والفن.

- **إشراك المؤسسات الثقافية والقطاع الخاص في جهود بناء السلام**

أشار المشاركون إلى أهمية المؤسسات الثقافية وتأثيرها كبير على تشكيل الرأي العام، إضافة لدور القطاع الخاص في تعزيز السلام المستدام من خلال أماكن العمل المشترك التي يؤمنها والتي توفر مساحة للتعامل والتعايش اليومي بين مختلف المكونات، واعتبر المشاركون أيضاً أن للمؤسسات الدينية دوراً بارزاً في توجيه الرأي العام، ويوصي المشاركون بتدريب الأئمة والخطباء ورجال الدين على مفاهيم بناء السلام والعدالة وترسيخ الخطاب المعتدل وتعزيز ثقافة الاعتراف بالآخر، إضافة لتوصيات بتنظيم أنشطة ثقافية وفنية مشتركة بين مختلف المكونات تهدف إلى تكريس التنوع كقيمة لا كتهديد.

ختاماً

إن تعميم منظور الضحايا ما هو إلا العدالة, التي تبدأ بالاعتراف, وتُبنى على الحقيقة, وتترسخ بالمحاسبة, وتُصان بالمشاركة.

تعكس هذه الورقة نهجاً قائماً على الدمج والمشاركة فهي ثمرة جهد وطني تراكمي استند إلى أصوات الضحايا وذويهم, الذين قدموا أنفسهم من خلالها كشركاء فاعلين لا مجرد رموز ومتلقين, ومنه فهي دعوة مفتوحة لكل الأطراف المعنية, للعمل المشترك من أجل تطوير ودعم هذا الجهد وتبنيه, ليكون صوت الضحايا دليلاً أخلاقياً وعملياً لبناء مستقبل مختلف لسوريا.

هذا المستقبل الذي وصفه الضحايا بأنه يقوم على أسس من الكرامة الإنسانية, والمواطنة المتساوية, والمحاسبة العادلة, وهو ما يعتمد بشكل كبير على مدى التزام الأطراف الفاعلة والمسؤولة محلياً, ودولياً, بالدخول في عملية انتقالية حقيقية تهدف إلى تحقيق العدالة لا كمسار تقني وحسب, بل بوصفها عملية مجتمعية وسياسية شاملة تعيد ترميم ما تكسّر من نسيج الثقة بين المجتمعات السورية وبين المجتمع والدولة.

ورغم أن هذه الورقة تقدّم خارطة واضحة لأولويات الضحايا وسبل تضمينها في مسارات التعافي وإعادة الإعمار, إلا أنها ليست مجرد تجميع لتوصيات قطاعية, فهي تتجاوز في توصياتها الطابع الإجرائي وتقترح مداخلاً واستراتيجيات مرنة وشاملة, وتطرح مقاربة بنيوية تستند إلى جهد قاعدي يتيح بناء إجماع مجتمعي من القاعدة إلى القمة ويجعل من صوت الضحايا معيار النجاح.

نأمل أن تكون هذه الورقة دليلاً في يد كل من يسعى إلى تحقيق تحوّل عادل يصون الكرامة, ويعيد الثقة بمفهوم العدالة ذاته,

إذ أنه لا سلام بلا عدالة, ولا عدالة بلا مشاركة..